الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.41

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
10 January 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تافروف ..... (بلغاريا)

ثم: السيدة داغر (نائبة الرئيس) ..... (لبنان)

المحتويات

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-55014X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:٠٥

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (A/68/12 (Part I))، و (A/68/12 (Part II))، و A/68/12/Add.1، و A/68/341)

١ - **السيد غوتيريس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): عرض تقريره (A/68/12 (Part I))، و (A/68/12 (Part II))، و A/68/12/Add.1)، فقال إن الاستعراض الاستراتيجي العقدي يأتي في وقت ملائم يواكب التضاعف الحاصل في السنوات العشر الأخيرة في عدد الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعبور اللاجئين للحدود بأعداد تمثّل المعدلات الأعلى منذ قرابة عقدين من الزمان. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، كان هناك قرابة مليونا شخص في أنحاء العالم ممن اضطروا إلى الفرار من بلدانهم، وهو رقم يمثل أعلى معدل يسجَّل في أي سنة منذ حدوث الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤. وأضاف أنه منذ عام ٢٠١٠، حدث تعاقب سريع لحالات طوارئ واسعة النطاق تتضمن تشريدا للسكان، ابتداء من ليبيا مرورا بكوت ديفوار حتى الصومال ومالي. وفي الوقت الذي كانت فيه المفوضية تتعامل مع مئات الآلاف من اللاجئين الفارين من هذه الأزمات، تجد نفسها الآن في مواجهة تدفق آخر لزهاء ١,٧ مليون من السوريين فروا من بلدهم جراء المأساة الحاصلة هناك. وأوضح أن المفوضية تعمل مع شركائها للاستجابة لهذا الوضع إلا أن قدراتها تتعرض لاختبار صعب بسبب تلاقي حالات طوارئ لم يحدث لها مثيل في الماضي القريب مع الترسّخ الذي تشهده جميع الأزمات الأخرى القائمة حول العالم. وأوعز إلى أنه منذ صدور التقرير الاستراتيجي الأول، جرى العمل بإصلاحات واستثمارات مهمة لتمكين المفوضية من الوفاء بالولاية المتزايدة التعقد المنوطة بها. ورأى أيضا أن هناك مجالات يمكن تحسينها باستمرار، وأن هناك بعض العناصر يتسم بأهمية محورية في زيادة فعالية المفوضية في ظل الضغوط المتزايدة.

٢ - واسترسل يقول إن أول وأهم هذه العناصر التي تكفل الحماية الفعالة للاجئين هو ما تبديه البلدان المضيفة والمجتمعات المحلية من سخاء. فقد أتاحت معظم الحكومات التي مسّتها عمليات التشريد الأخيرة السلامة والمأوى للاجئين، وفتحت أمامهم سبيل الالتحاق بالمدارس والاستفادة من مراكز الرعاية الصحية بل ومنحتهم في بعض الأحيان إذنا بالعمل. واستدرك قائلا إن عبء استضافة اللاجئين لا يتوزع مع ذلك بالعدل، وإن هذه الفجوة آخذة في الاتساع: فالبلدان النامية تستضيف حاليا أكثر من ٨٠ في المائة من اللاجئين. وقال إن مداومة عمل النظام الدولي لحماية اللاجئين يستدعي زيادة الدعم إلى البلدان المضيفة ويتطلب من المجتمع الدولي أن يبذل جهودا أكثر جدية لإيجاد قدر معقول من التضامن وتقاسم العبء. واستجابة للأزمة الحاصلة في الجمهورية العربية السورية والأثر الهائل على اقتصادات ومجتمعات البلدان المجاورة الذي يحدثه وجود ٢,٢ مليون لاجئ مسجّل، جرى تكريس الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والستين للجنة التنفيذية لمسائل التضامن وتقاسم العبء مع البلدان المستضيفة للاجئين السوريين.

٣ - وأردف يقول إن العنصر الثاني يتمثل في تأمين الدعم المالي القوي من الجهات المانحة. ولاحظ الأهمية الحاسمة التي تمثلها التبرعات بالنسبة للمفوضية وأوضح أنها زادت بأكثر من الضعف وبلغت رقما قياسيا في عام ٢٠١٢ مقداره ٢,٣ بليون دولار. وأضاف أن الميزانية القائمة على أساس الحاجة، التي بدأ العمل بها في عام ٢٠١٠، مقترنة بالأولويات الاستراتيجية العالمية وإطار النتائج، برهنت على كونها أداة

مهمة في الدعوة إلى توضيح العواقب الإنسانية الحقيقية التي يحدثها نقص التمويل فضلا عن إسهامها في توسيع قاعدة المانحين. وقد أدى الاستثمار المكثف في حملات جمع الأموال من جانب القطاع الخاص إلى زيادة من ٢٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ما يُنتظر أن يبلغ ١٧٠ مليون دولار في عام ٢٠١٣. إلا أنه حذّر من استمرار وجود فجوات كبيرة في التمويل ورأى أن تحقيق توازن بين حالات الطوارئ الراهنة والاحتياجات الإنسانية المترسخة في أماكن أخرى يشكل تحديا رئيسيا. وأضاف أن بعض البلدان يبذل جهودا تستحق الثناء يسعى من خلالها إلى استعمال مصادر إضافية في الميزانية من أجل الجمهورية العربية السورية، وتقليل الأثر السلبي الذي قد ينال العمليات الأخرى، بما فيها العمليات التي تتيح فرصة إنهاء بعض الأحوال المزمنة القائمة، غير أن هناك على الجانب الآخر بعض المناطق التي تجاهد في مواجهة انخفاض التمويل المرصود لعام ٢٠١٣.

٤ - واسترسل يقول إن المفوضية أجرت استثمارات كبيرة في سبيل تعزيز الشراكات الطويلة الأجل، وصياغة شراكات جديدة ومحاولة توفير دعم أفضل لشركائها، سواء في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين أو في الأحوال الشاملة لعدة مجموعات. وقد تجاوز إنفاق المفوضية عن طريق شركائها ضعفي إنفاقها في عام ٢٠٠٦، وعملت مع أكثر من ٩٠٠ منظمة غير حكومية على اتساع العالم ومع عدد متزايد من المنظمات المحلية. وأشار إلى وجود شراكات رئيسية مع هيئات الأمم المتحدة بما فيها الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، التي أتاحت سبلا جديدة للتعاون باستخدام المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم، ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، شملت تعاونا معززا في مجالات التعليم وحماية الطفل وتوفير المياه والمرافق الصحية، إضافة إلى جهود أخرى تهدف إلى تحسين فعالية التعاون في حالات الطوارئ وزيادة القدرة على التنبؤ به. وأكد أن المفوضية تلتزم التزاما ثابتا بتنفيذ برنامج التحول، وقد أسهمت التعديلات التي أدخلت في هذا السياق في إجراءات العمل الداخلية في إتاحة الفرصة أيضا لاستعراض وتحسين نُهج القيادة وآليات التنسيق المتعلقة بعمليات اللاجئين.

٥ - وأضاف أن جهود الشراكة المضطلع بها في المناطق تركز على دمج المسارين الإنساني والإنمائي في نهج أشمل يفيد اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم، سواء بسواء. وقال إن المفوضية توسع نطاق عملها مع الشركاء ومع المؤسسات الوطنية والمنظمات القائمة على الأسس المجتمعية من أجل استكشاف سُبل جديدة لمعالجة حالات التشرّد التي توجد خارج المخيمات. وأكد أن ذلك يحتاج إلى تحسين سُبل الوصول وأدوات الاتصال وتقديم مزيد من الدعم إلى الأجهزة الوطنية المعنية بتقديم الخدمات للتوكيد على ألا يتماهى اللاجئون ببساطة في المناطق الحضرية ويصبحون غير مرئيين ويتسببون في مزيد من المجاهدة للسكان المحليين الذين يُعتبرون هم أنفسهم عُرضة للخطر. وطالب بضرورة اتباع نهج أكثر تكاملا يربط الاستجابة المتعلقة باللاجئين بالإطار الأوسع لجهود التنمية الوطنية والمحلية، حتى لا تتحول الموارد الشحيحة للتنمية نحو الاستجابة لاحتياجات اللاجئين، أو يجري استخدام التمويل الإنساني الأكثر محدودية لتعزيز أهداف إنمائية، وأن يجري بدلا من ذلك كفالة التساوق وخلق التآزر بين الاثنين.

٦ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن الإصلاحات الداخلية التي أجريت على مدى الفترة ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٢، أسفرت عن تحقيق انخفاض ملحوظ في تكاليف المقر وتكاليف الموظفين. وقال إن العمل في مجال الحماية هو عمل كثيف العمالة بالضرورة وأنه في حين تضاعف حجم عمليات المفوضية بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٦، لم يزد ملاك الموظفين عالميا إلا بنسبة ١٣ في المائة، واقترن ذلك بتخفيض الملاك في جنيف بنسبة ٢٣ في المائة. وتمكنت

المفوضية – عن طريق زيادة الإنتاجية وإحداث خفض مواز في التكاليف الهيكلية النسبية – من توجيه مزيد من الموارد لأغراض الحماية والمساعدة والعمل من أجل التوصل إلى حلول لصالح الأشخاص الذين تُعنى بهم. وفي عام ٢٠١٢ استخدمت في الميدان كل الأموال غير المخصصة تقريبا. وكانت نتيجة ذلك توافر المرونة الحيوية اللازمة لضمان عدم انقطاع إنجاز البرنامج المتعلق ببعض الأحوال المهملة، مثلما هو حاصل في جنوب السودان التي استُخدم فيها مبلغ ٦٥ مليون دولار من الأموال غير المخصصة لاستكمال الأموال التي كان قد جرى تخصيصها لهذه الحالة وبدا جليا أنها غير كافية.

٧ – ومضى يقول إن المفوضية بدأت أيضا في تعزيز تنفيذ الولايات المنوطة بها فيما يتعلق بأولويتين تشغيليتين أساسيتين هما: الاستجابة المتعلقة بحالات الطوارئ، وقدرات الحماية. وقد أدت الآليات المحسّنة للنشر والإدارة العالمية للإمدادات إلى زيادة ملحوظة في قدرة الاستجابة لحالات الطوارئ التي تتم في غضون ٧٢ ساعة، كما تضاعف منذ عام ٢٠٠٣ عدد موظفي الحماية في أنحاء الكرة الأرضية. وأشار أيضا إلى حدوث زيادة في التوكيد على الرقابة الداخلية والمسَاءَلة في المفوضية من أجل تعزيز قدرات الرقابة على الإدارة المالية والبرامج، وإضفاء طابع مهني على نُهج إدارة المخاطر وتعزيز المساءلة الشاملة. وقد وفرت اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات التي أنشئت في عام ٢٠١٢ مشورة ودعما قيّمين في هذا الجهد. كما استمرت الجهود الرامية إلى تطوير إدارة الموارد البشرية، بتطبيق مهام المسار السريع في عمليات الطوارئ، وتنفيذ برامج جديدة لاستقدام الموظفين في رتب المبتدئين والخبراء المتخصصين وتوفير تدريب للموظفين والقوة العاملة المنتسبة والشركاء الخارجيين عن طريق مركز التعليم العالمي في بودابست.

٨ – وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن الابتكار أداة حاسمة لإنجاز الكثير باستخدام القليل، مع الاستفادة في الوقت ذاته بالطاقة الإبداعية التي يتيحها القطاع الخاص والموظفون واللاجئون أنفسهم، والفرص الجديدة التي يخلقها التقدم التكنولوجي. ورأى من الواجب أيضا الإعراب عن التقدير لموظفي المفوضية لما يبدونه من تفانٍ وحرفية وهم الذين يخدم ٤٠ في المائة منهم في مراكز عمل بدون صحبة أسرهم. وأضاف أنهم يؤدون عملهم غالبا بتكلفة مريرة، فمنذ نشأة المنظمة قضى منهم ٤٣ موظفا في ميدان الواجب. ورأى أنه بغية تقليل ما يتعرضون له من مخاطر، لا بد من المحافظة بأي تكلفة على استقلالية الحيز الذي يتحرك فيه العمل الإنساني وهو ما يعني التمسك الدقيق، والتبليغ الواضح، بضرورة الالتزام بالمبادئ الأساسية في مجال المساعدة الإنسانية وهي النزاهة والحياد والاستقلالية.

٩ – وانتقل إلى موضوع الحماية فلاحظ تحقق عدة إنجازات مهمة ورأى أن ذلك كان ممكنا على الأخص عن طريق زيادة التعاون الدولي. وقد ظهر ذلك جليا في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، والذكرى السنوية الخمسين للاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، حيث تعهدت أكثر من ١٠٠ دولة بتعزيز سياساتها وتشريعاتها الوطنية من أجل إسباغ الحماية والتوصل إلى حلول دائمة.

١٠ – وأردف يقول إنه أمكن إحراز تقدم ملحوظ في قضية انعدام الجنسية. فمنذ بداية حملة التوعية في عام ٢٠١٠ زاد عدد حالات الانضمام إلى الاتفاقيتين ذواتي الصلة بمعدل ٣٠ حالة جديدة. وعلاوة على ذلك، اتخذت عدة بلدان خطوات لإصلاح قوانينها المتعلقة بالجنسية من أجل خفض حالات انعدام الجنسية. وتمكن زهاء أربعة ملايين شخص من اكتساب الجنسية نتيجة تغيّرات أُدخلت في التشريع والسياسات على مدى السنوات العشر الماضية، ومع ذلك

لاحظ أن هناك الكثير الذي لا يزال يتعين عمله. ورأى أن الذكرى الستين لمشروع اتفاقية عام ١٩٥٤ المعنية بالقضاء على حالات انعدام الجنسية في المستقبل، يمكن أن تكون مناسبة للتركيز على التأثير الناجم عن حالات انعدام الجنسية الذي يعاني منه كل يوم زهاء ١٠ ملايين شخص في أنحاء العالم، ومن أجل القيام أيضا بتحقيق تقدم جاد نحو تنفيذ الهدف الطموح للقضاء على حالات انعدام الجنسية في غضون العقد المقبل.

١١ - ومضى يقول إن موضوع التركيز الرئيسي الثاني تمثل في العمل المتعلق بالحماية الذي اضطلع به على مدى العقد لتعزيز المساءلة الأساسية للمفوضية تجاه الأشخاص الذين تكلَّف بحمايتهم. وقد تطورت الجهود الأولية لإدماج اعتبارات العمر والتوعية الجنسانية منذ ذلك الوقت وتحولت إلى نهج قائم على العمر ونوع الجنس والتنوع، يرسم بصورة أساسية الوسيلة التي يشارك بها الأشخاص المعنيون في تصميم وإنجاز البرامج في كافة أنحاء العالم، ويسلم بالاحتياجات والموارد المتفردة التي ترتبط بكل شخص منهم.

١٢ - وأضاف أن الاهتمام المتزايد بمسألتي منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ومجابهتهما، انبثق عن هذا النهج. ومنذ إطلاق العمل بالاستراتيجية المستكملة لمكافحة هذا النوع من العنف في عام ٢٠١١، قام أكثر من ٢٠ عملية كبيرة بوضع وتنفيذ استراتيجيات ذات توجهات قطرية محددة تتلاءم مع السياقات المحلية التي تعمل فيها. وفي عام ٢٠١٣، استمرت المفوضية في تكثيف استجابتها لمثل هذا العنف، ولا سيما في حالتي الطوارئ المتصلتين باللاجئين السوريين واللاجئين الماليين. وأسهم عدد من المشاريع الخاصة التي تضمنت تدابير تراوحت بين الدعم النفسي والاجتماعي والمشورة القانونية، إلى التدريب على أساليب الدفاع عن النفس وخلق فرص الاعتماد على الذات، في توسيع نطاق الخدمات القائمة التي تقدَّم إلى الضحايا، وقدم الدعم لبعض الاستثمارات الحرجة في كثير من العمليات التي يُضطلع بها حول العالم. وفي الآونة الأخيرة، أولت المفوضية اهتماما مؤسسيا محددا لمسألة تحسين الرصد والتقييم إضافة إلى تطوير المعارف وإدارة البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

١٣ - وعرج على مسألة حماية المشردين داخليا وقال إنها كانت محل تركيز آخر خلال العقد الماضي، وقد ألمت بها تغييرات جوهرية من ناحية الطريقة التي تستجيب بها الوكالات الإنسانية لمتطلبات المشردين داخليا. وقد أدت الإصلاحات في مجال العمل الإنساني التي استُهلت في عام ٢٠٠٥ إلى تعزيز القدرة على التنبؤ في البرامج التنفيذية وأكدت في الوقت ذاته المسؤولية الرئيسية للدول في حماية المشردين. ورغم التقدم المهم الحاصل في القواعد المعيارية، ومنها اعتماد الاتحاد الأفريقي لاتفاقية كمبالا، لاحظ تناقص الاهتمام الدولي في هذا المجال. فبعد انقضاء خمس عشرة سنة على اعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي تجد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني صعوبة متزايدة في تعبئة التمويل اللازم لحماية الأشخاص المشردين داخل حدود بلدانهم. وأضاف أن حوار المفوض السامي لعام ٢٠١٣ بشأن التحديات التي تكتنف مسألة الحماية، سينظر في الفجوات المترسخة والحلول الممكنة من أجل حماية المشردين داخليا.

١٤ - وقام بتسليط الضوء على العمل الذي تقوم به المفوضية في منطقة تقاطع اللجوء والهجرة، ولاحظ أنه مع التزايد المستمر في انتقال أعداد أكبر من اللاجئين وملتمسي اللجوء في تدفقات مختلطة للهجرة، باتت الضمانات المتعلقة بتحديد هوياتهم والتوكيد على استفادتهم من الآليات المناسبة للحماية تكتسي أهمية متزايدة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقال إن المجازفات والمخاطر التي يواجهها اللاجئون وملتمسو اللجوء وسواهم من الأشخاص الذين لم

يستقر بهم المقام، تضطرهم إلى الاعتماد على خدمات المهربين، ورأى في ذلك سببا يبرز إلحاحية هذه الجهود. وأضاف أن مئات الأشخاص الذين يسعون إلى التماس اللجوء يفقدون أرواحهم في البحر عاما بعد عام، ولذلك أصبح وجود استجابات إقليمية منسقة ذات توجهات حمائية لمعالجة هذه التدفقات المختلطة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ورأى أن ثمة حاجة لمبادرة عالمية للتضامن بين الدول المتضررة تقوم على تشاطر الأعباء والاضطلاع بالمسؤوليات المشتركة المتباينة. واعتبر أن موت هذا العدد الكبير من الناس في أثناء التماسهم الحماية دلالة على وجود شيء خاطئ في الأساس. وطالب الدول بتصعيد جهودها للعمل معا والضرب بشدة على أيدي المهربين والمتّجرين بالبشر، وفي الوقت نفسه التماس سُبل أكثر إنسانية لرعاية الضحايا. وأضاف أنه لا بد أن يكون بوسع الناس الذين يفرون من العنف والاضطهاد الاستفادة من الحماية دون أن يخاطروا بحياتهم أو يتعرضوا لانتهاكات وحشية لحقوق الإنسان خاصتهم.

١٥ - ومضى يقول إنه مع التحول الذي يشهده التشريد القسري في بيئة عالمية تتسم بالتعقد المتزايد، أصبحت آلية اللجوء واقعة تحت ضغوط متنامية، بما في ذلك في بعض بلدان العالم المتقدم النمو. وغالبا ما تواجه سلامة اللاجئين وملتمسي اللجوء عثرات تتمثل في سياسات ضبط الحدود التي تفتقر إلى ضمانات يحتاجها الأشخاص المتطلعون إلى الحماية الدولية. وتتمثل بعض الشواغل الرئيسية في هذا السياق في تدني ترتيبات الاستقبال والاستخدام غير المتناسب للاحتجاز وعدم كفاية تقاسم الأعباء فيما بين الدول. وعلاوة على ذلك، لا تجتهد جميع المجتمعات بالقدر الكافي لمكافحة التعصب والعنصرية والعنف القائم على دوافع عرقية، وهي عناصر تنطوي على مخاطر جمة لسلامة اللاجئين وسواهم من الأجانب. وأكد أن هذه التهديدات التي يتعرض لها النظام الدولي للحماية تحتاج من الدول أن توليها اهتماما أكبر في العقد المقبل.

١٦ - وأردف يقول إن التوصل إلى حلول دائمة للاجئين والمشردين هو الهدف النهائي لعمل المفوضية، والتحدي الأكبر الذي تواجهه في بيئة عالمية يشوبها كثير من الصراعات التي طالت آمادها. ولاحظ أنه في حين كان بمقدور ما يربو على سبعة ملايين لاجئ العودة طوعا إلى بلدانهم منذ عام ٢٠٠٣، فأن ما حدث عمليا في السنوات الأخيرة هو أن عدد اللاجئين الجدد فاق عدد الأشخاص الذين كان بمقدورهم الخروج من وضع التشرد. وشدد على ضرورة استمرارية جهود التماس الحلول، وأن يُستهل تنفيذها من لحظة بدء حالة الطوارئ ويتواصل على مدى الفترة التي يحدث فيها التشرد.

١٧ - إلا أنه أشار إلى إحراز تقدم في عملية إعادة التوطين: فمنذ عام ٢٠٠٣ استفاد من ذلك أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص، وارتفع عدد بلدان إعادة التوطين من ١٦ إلى ٢٧ بلداً وتضاعف عدد الطلبات السنوية لإعادة التوطين. لكن القدرات الدولية لا تزال تعاني القصور في مواجهة الاحتياجات الراهنة. وأضاف أن المفوضية تولي مزيدا من التركيز للاستراتيجيات الشاملة التي تشجع العودة وإعادة التوطين والإدماج المحلي، ما أمكن ذلك. وقد تحقق في الآونة الأخيرة تقدم بخصوص اللاجئين الأنغوليين والليبريين والروانديين، حيث كان بمستطاع أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ العودة إلى أوطانهم في عام ٢٠١٢، وأمكن كذلك إدماج أعداد كبيرة أخرى في المجتمعات المحلية. وأشار إلى استراتيجية إيجاد الحلول لأوضاع اللاجئين الأفغان باعتبارها نموذجا آخر يستحق الذكر للنهج الواسع النطاق الذي يدعم تنفيذ برامج في أفغانستان تفضي إلى تهيئة الأحوال الملائمة لعودة اللاجئين، إضافة إلى إقامة مشاريع في البلدان المجاورة لمساعدة المجتمعات التي تقدم المساعدة السخية لمواصلة

استضافة أكثر من ٢،٥ مليون لاجئ. وأضاف أن كثيرا من الجهود الأخرى في مجال الشراكات، بما فيها مبادرة الحلول الانتقالية، توجّه بشكل متزايد نحو تخفيض مخاطر إطالة أمد الاعتماد على المعونة.

١٨ - واسترسل يقول إن استخدام الأطر القانونية للهجرة يمكن أن يتيح للاجئين الموجودين في أحوال طالت آمادها ويكونون في ظلها في وضعية قانونية غير سليمة، الاستعانة بمسار بديل إذا لم تكن هناك حلول تقليدية دائمة، شريطة وجود ضمانات كافية للحماية. وأكد أن المناخ الحالي - الذي يعكس تعدد النزاعات والنمو السكاني والتوسع الحضري السريع وانعدام الأمن الغذائي والآثار المترتبة على تغير المناخ - يمكن على الأرجح أن يؤدي إلى طفرة كبيرة أخرى في الاحتياجات الإنسانية في السنوات المقبلة.

١٩ - وأشار إلى أن أحد العناصر الرئيسية التي لا بد أن تُبنى عليها استجابة المفوضية في العقود المقبلة يتمثل في التعاون المتواصل عن كثب مع الدول التي تسهم بقدر أكبر في حماية اللاجئين والتوصل إلى حلول دائمة بشأنهم. وعلاوة على ذلك، يتعين أن تتخذ الجهود التي تستهدف إدماج نهج الحلول في البرامج الإنسانية بدءاً من لحظة تفجر أزمة اللاجئين، منظورا أعم من أجل التصدي للمسببات الكامنة للنزوح والحيلولة دون حدوث التشرد أصلا. وثمة أيضا تحديات متنامية في سبيل المحافظة على الحيّز المتاح للجوء والحماية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ازدياد عدم التوازن بالنسبة لعبء استضافة اللاجئين بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. واستخلص من ذلك أهمية زيادة التضامن الدولي مع الدول والمجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين، وأن يكون هو الركيزة الرئيسية لأي استجابة عالمية للتشريد القسري.

٢٠ - واختتم قائلا إن أحد الشروط الأساسية للتوصل إلى حلول دائمة هو إقامة روابط أقوى بين برامج الإغاثة الإنسانية وبرامج التنمية الطويلة الأجل. وأكد أن العمل جارٍ في هذا الصدد مع شركاء متعددي الأطراف وشركاء آخرين في بعض البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية، وأن هذا المجال يتيح للمجتمع الدولي فرصة أساسية للتعلم. ورأى أن ذلك يندرج ضمن ''التغييرات التحولية'' التي يتعين أن تحتل صميم المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل تحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة. وأضاف أنه مع مواصلة المفوضية جهودها في تعزيز الشراكات وآليات التنسيق، سيظل التوكيد على سلامة ولايتها القانونية القوية الفريدة يكتسي أهمية رئيسية في نجاح ما تضطلع به من عمل.

٢١ - **السيدة مورش سميث** (النرويج): استهلت بالإعراب عن قلق النرويج العميق إزاء خطورة التحديات التي تواجه تأمين الحماية في عديد من الأزمات الراهنة. وقالت إنه مما يبعث على الانزعاج ظهور اتجاه لعدم احترام القانون الدولي الإنساني الأساسي والقيام في خضم ذلك بارتكاب اعتداءات واسعة النطاق تستهدف السكان المدنيين. وأضافت أن المدنيين هم الطرف الذي يتحمل العبء الأكبر للكثير من صور العنف، وهو ما لا يظهر فقط في الأزمة السورية بل أيضا في النزاعات الناشبة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال التي لا تحظى إلا باهتمام دولي محدود للغاية. وشددت على الضرورة الملّحة لإتاحة سبيل توصيل المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب، لأن ملايين البشر لا يستطيعون الحصول على المساعدة والحماية المنقذة للحياة إذا عجزت المفوضية والوكالات الإنسانية الأخرى عن الوصول إليهم. وتساءلت عما هو مطلوب لتعزيز حماية الأطفال والبالغين المنكوبين بالأزمات الإنسانية المعقدة، مثل الأزمة القائمة في الجمهورية العربية السورية، وعن الجهود الأكبر التي يمكن أن تبذلها المفوضية من أجل حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي.

٢٢ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): استهل بالإعراب عن تقدير وفده لما ذكرته الدول والمنظمات في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن التزامها بحل الأزمة السورية، ودعاها إلى الوفاء بالتزاماتها التي قطعتها منذ أكثر من عام من أجل تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية بشكل فاعل.

٢٣ - وأضاف أن متوسط مبلغ المعونة الذي يُخصَّص للاجئ السوري في بلدان الجوار ضعف المبلغ الذي يُخصّص للسوري المشرد داخليا، رغم أن عدد السوريين المشردين داخل سوريا حسبما تقدر الأمم المتحدة، يتجاوز بمراحل عدد السوريين اللاجئين خارجها، كما أن عدد اللاجئين خارج سوريا الذين يعيشون في مخيمات قليل نسبيا. وطالب المفوضية بإعادة تقييم التوزيع الحالي غير العادل للموارد.

٢٤ - ومضى يقول إن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تفيد بوجود حالة من الانعدام الكامل للأمن في مخيمات اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة. وتفيد التقارير عن وجود سرقة واغتصاب وعمالة للأطفال وتزويج قسري واستغلال جنسي للفتيات القاصرات فضلا عن تزايد عمليات التجنيد التي تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة بتسهيل من السلطات القائمة على تلك المخيمات والمنظمات غير الحكومية المحلية، وتموَّل بالبترودولارات التي تقدمها بعض دول الخليج. وقال إنه يتمنى أن يعرف كيف ستستطيع المفوضية أن تحمي السوريين من هذه الجرائم. وأعرب عن ثقته في أن يقوم المفوض السامي لشؤون اللاجئين بمطالبة الدول الداعمة للجماعات المسلحة بالتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا؛ وقال إن هذا التدخل يمكِّن بعض القوى السياسية من استغلال حالة اللاجئين من أجل الضغط سياسيا على الحكومة للتخلي عن حقوقها السيادية.

٢٥ - **السيدة باكسيوانوس** (ليختنشتاين): استهلت بالقول إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على الدور الحيوي الذي تقوم به المفوضية في حماية أشد الفئات ضعفاً، وإنه يشعر بقلق عميق إزاء الزيادة الكبيرة مؤخراً في أعداد اللاجئين النازحين وأعداد المشردين داخليا، على نحو ما يبيّن التقرير. وطالبت بأن يحتل منع التراعات وتسويتها في مراحل مبكرة صميم الجهود المشتركة؛ وإذا صادف هذه الجهود الفشل يكون ضروريا توفير حلول آمنة ودائمة وضامنة لكامل حقوق الإنسان للمشردين. ودعت إلى إبداء الاحترام الكامل لمبدأ عدم الإعادة القسرية. واختتمت قائلة إن وفدها سيكون ممتنا للاطلاع على آراء واستراتيجيات بشأن أفضل سُبل تحقيق ذلك، وعلى الأخص في ضوء الهجرة المختلطة التي يتعذر فيها التمييز بين اللاجئين والفئات الأخرى.

٢٦ - **السيد أليمو** (إثيوبيا): أعرب عن تقديره للدعم الذي تقدمه المفوضية لبلده في الجهود التي يبذلها لاستضافة اللاجئين امتثالا لالتزاماته الدولية. وقال إن إثيوبيا واعية تماما للمصاعب العديدة التي تواجه عملية إعادة التوطين، بما في ذلك الفجوات بين عدد الطلبات المقدمة من اللاجئين والردود التي تردهم من البلدان المستعدة لقبولهم، وعملية اتخاذ القرار المتعلق بتحديد أهلية اللاجئين والمكان الذي يُعاد توطينهم فيه. وأبدى من ثم رغبته في أن يحصل من المفوض السامي على تعليقات بشأن هذه المسألة انطلاقا من الحاجة إلى تحسين التفاهم بين اللاجئين وبلدان العبور. ومن منظور المهمة الهائلة التي ينطوي عليها توفير الرعاية لملايين اللاجئين، إضافة إلى توفير الأصناف غير الغذائية اللازمة للإغاثة في حالات الطوارئ، اعتبر أن قيام الشراكة بين المفوضية والوكالات والهيئات الحكومية الأخرى والمجتمع المدني، شرط واضح لا غنى عنه. واستفسر عن كيفية تعزيز المفوضية لشراكاتها مع الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة في إطار مبادرة ''توحيد الأداء''.

٢٧ - **السيدة ميبالا إيينغا** (الكاميرون): قالت إن التقرير يكشف عن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي والمفوضية

إزاء تزايد أعداد المهاجرين بسبب الأزمة الاقتصادية وفرارا من النزاعات المسلحة الجديدة. وأعربت عن تقديرها لعمل المفوضية والتفاني الذي يبديه المفوض السامي والجهات المانحة ويسهم في تنفيذ الولاية المنوطة به، لكنها ذكّرت الدول الأعضاء بمبدأ المسؤولية المشتركة في تحمّل عبء تدبير شؤون اللاجئين. ورأت أن التضامن هو الحل الوحيد، لأن المشاكل التي تواجهها دولة ما في مجتمعنا المتعولم تنعكس بتبعاتها على جميع الدول. وفيما يتعلق بأولويات السنوات العشر المقبلة على النحو المذكور في الجزء الثاني من التقرير (A/68/12 (Part II))، قالت إنها ترغب في الاستماع إلى مقترحات بشأن المطلوب من الدول الأعضاء عمله لضمان تنفيذ هذه الأولويات.

٢٨ - **السيد لمختنر** (المغرب): امتدح روح التضحية التي يبديها موظفو المفوضية في ممارستهم لمهامهم، وقال إنه من المسّلم به أن احتياجات اللاجئين لا بد أن تقيِّم على أساس بيانات كمية. غير أن اللاجئين يعيشون عادة أحوالاً مزرية بدون وثائق ولا يُتاح لهم سبيل متكافئ للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي إطار تعاون المفوضية مع برنامج الأغذية العالمي، تساءل عن الجهود التي تُبذل حاليا بالتعاون مع البلدان المضيفة لتحديد احتياجات اللاجئين كميا. ورحب باسم وفده بالتعاون مع المفوضية في مجال التعليم وتساءل عن التحديات التي تواجهها المفوضية في تنفيذ البرامج التعليمية، وبالذات من أجل ضمان استمراريتها حتى يستطيع اللاجئون مواصلة التمتع بالحق الأساسي في التعليم. وبخصوص المسألة المتعلقة بمدى الظهور الذي يكون عليه اللاجئون في المناطق الحضرية، استفسر عن القيود التي يُعمل بها من أجل زيادة هذا الظهور والكيفية التي يمكن بها كفالة حرية التنقل للاجئين. وتساءل أخيرا عن الخطوات التي اتُخذت لضمان حماية اللاجئين في ضوء ما تتعرض له حياتهم وأمنهم من تهديدات، ولا سيما مع وجود المافيا والجماعات الإجرامية وتكرار حوادث الاتجار بالمخدرات والبشر في مخيمات اللاجئين.

٢٩ - **السيدة جيه لونا** (إندونيسيا): أعربت مجددا عن التزام بلدها بإيجاد استجابات منسقة إزاء التحركات غير القانونية للناس، على نحو ما تبدى في عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. وأوضحت أنه يجري في سياق هذه العملية إنشاء مكتب إقليمي للدعم في بانكوك بتايلند، للإشراف على إطار التعاون الإقليمي بغية تقليل التنقل غير القانوني للناس في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والعمل كنقطة مركزية لتقاسم المعلومات عن حماية اللاجئين والهجرة الدولية. وأضافت أنه في ضوء النجاح الذي حققته العملية في تشجيع العودة الطوعية وتحسين إدارة أوضاع المهاجرين غير القانونيين، يمكن للآليات الإقليمية الأخرى الاستفادة بها كنموذج جيد، إضافة إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن مجالات التعاون بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد. واستفسرت عن الكيفية التي يمكن أن تحسن الدول الأعضاء بها التعاون في سبيل التصدي على نحو شامل للتحديات العديدة المتصلة بالهجرة غير القانونية.

٣٠ - **السيد جورجيو** (إريتريا): استهل بالتذكير بأن المفوض السامي أبرز في كلمته أمام اللجنة في عام ٢٠٠٥ بعض التحديات وشدد على أهمية التماس الحلول الدائمة للاجئين والمشردين. وتساءل كيف يرى المفوض السامي الآن بعد انقضاء ثمانية أعوام التقدم المحرز صوب بلوغ هذه الرؤية؟ وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى زيادة موجة المهاجرين غير القانونيين وملتمسي اللجوء الذين يقعون ضحايا للنشاط الإجرامي والعنف وسوء المعاملة، تساءل عما يمكن أن تفعله المفوضية لتعزيز حماية المساعدة التي تقدم إلى هذه الفئات الضعيفة.

٣١ - **السيدة موايسورا** (كينيا): أوضحت أن كينيا ما انفكت على مدى الأعوام الأربعين الماضية تستقبل أعدادا متزايدة من اللاجئين، الذين يشكل وجودهم عددا من التحديات السياسية والاقتصادية المتصلة بالأمن. واستفسرت عن أفضل السُبل للتصدي للمشاكل الأمنية التي يتسبب فيها نزاع اجتماعي بين مجتمعات محلية ويكون ناشبا عادة جراء التنافس على الموارد. وأضافت أنه من بواعث القلق أيضا تسرّب المجرمين إلى مخيمات اللاجئين وقلة السيطرة على أعداد اللاجئين التي تدخل البلد. وأضافت أنه مع استمرار كينيا على التزامها بتوفير اللجوء وإقرارها بالأهمية القصوى لاعتبارات الأمن، ترى أن هذا العبء يحتاج إلى مشاطرته، وأن القدرة العالمية على إعادة التوطين تحتاج إلى زيادة. وتساءلت عن العناصر التي يمكن الاستعانة بها في تحديد الوقت الذي يجري فيه إعادة اللاجئين إلى الوطن.

٣٢ - **السيد رحمان** (بنغلاديش): قال إنه مع إدراك المفوضية للإطار الواسع للوظائف والأهداف المهمة التي توكل إلى كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، يبدو أنها تعطي اهتماما كبيرا لمجالات تخرج عن نطاق ولايتها الأساسية. ولاحظ التزايد الحاد عالميا في عدد اللاجئين الحاصل في السنوات الأخيرة وقال إنه يؤدي إلى توسيع نطاق عمل المفوضية. وتساءل عما إذا كانت هناك حاجة لإنشاء وكالة جديدة تمتص بعض العمل الإضافي المنوط بالمفوضية، حرصا على إسباغ الحماية الضرورية على جميع اللاجئين بصرف النظر عن موقعهم أو جنسيتهم. واختتم بالمطالبة بضرورة الإقرار بالأعداد الكبيرة من اللاجئين التي تلقى الترحيب من جانب البلدان النامية وإبرازها في التقارير.

٣٣ - **السيد غوتيريس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): شارك ممثلة النرويج فيما أبدته من قلق إزاء تزايد الانتهاكات التي يتعرض لها القانون الدولي الإنساني والمصاعب التي تكتنف تقديم المعونة الإنسانية للمدنيين الذي يُحتجزون في مناطق النزاعات. وأضاف أن المشكلة الرئيسية تتمثل لسوء الطالع في ضرورة تأمين سبيل وصول إلى هؤلاء الناس والتعرّف على احتياجاتهم. وأكد تحمّل الدول والمجتمع الدولي مسؤولية احترام القانون الدولي في جميع مناطق النزاع. وأشار إلى أن المفوضية تضع حماية النساء والأطفال في أعلى سلّم أولوياتها، وأن ثمة حاجة لاتخاذ إجراءات مشتركة للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والقضاء على عمالة الأطفال ومنع عمليات التجنيد التي تقوم بها الجماعات المسلحة، إضافة إلى تمكين النساء وتوفير التعليم ومساعدة الأطفال الذين تروّعهم الصدمة. وأضاف أن موظفي المنظمات الدولية يحتاجون إلى تدريب إضافي بشأن الحساسيات الثقافية التي تتصل بنوع الجنس. وعرج إلى نقطة أخرى فقال إن المفوضية استخدمت بعض الوفورات المتحققة في مجالات معينة، من أجل إطلاق عدد من المبادرات المحددة التي تنفَّذ بالتعاون مع الدول من أجل استيفاء الأولوية الرئيسية المتمثلة في توفير التعليم ومنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

٣٤ - وأقر بأن اللاجئين السوريين خارج سوريا يتلقون دعما ماليا أكبر من المشردين داخليا، بالرغم من أن المشردين داخليا يفوقونهم عددا، ووافق على ضرورة إعادة تقييم توزيع الموارد. لكنه شدد في الوقت ذاته على وجود عقبات كبيرة في إمكانية الوصول إلى المشردين داخليا في بعض مناطق سوريا. وطالب أطراف النزاع والأطراف المتأثرة به العمل من أجل بناء الثقة المتبادلة حتى يكون بالمستطاع إيصال المساعدة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وامتدح السخاء الذي أبدته الجمهورية العربية السورية وقيامها باستقبال أعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين والفلسطينيين على مدار السنين. وقال إن الشعب السوري للأسف يعاني الآن من أزمته الإنسانية، وهو وقت يستحق أن يجد فيه تضامنا دوليا لقاء ما سبق أن قدمه. وأكد أن المفوضية تثابر على العمل مع تركيا والأردن

لمكافحة ارتكاب الجرائم ومنع التجنيد الذي تقوم به الجماعات المسلحة داخل مخيمات اللاجئين السوريين، وأكد التزامها القاطع بكفالة الأمن وحماية المدنيين.

٣٥ - ووافق على الموقف الذي عبّرت عنه ممثلة ليختنشتاين فيما يتصل بأهمية تناول المساءل المتصلة بتدفقات الهجرة المختلطة. وأشار إلى المأساة التي وقعت مؤخرا في البحر المتوسط، وأوضح أن المفوضية قدمت إلى المفوضية الأوروبية خطة عمل ضمّنتها مقترحات لزيادة القدرة على القيام بعمليات الإنقاذ البحري وتوضيح الآليات القانونية وتحسين مرافق الاستقبال والتكامل وتقاسم الأعباء، وتوفير الحماية في بلدان العبور وزيادة الاستثمار في بلدان المنشأ. ورأى أن زيادة التعاون والتضامن الدوليين حاسمان لمنع وقوع الأشخاص الضعفاء فريسة لاستغلال المهربين والمتجرين بالبشر. وأقر بحق الدول في أن تحمي حدودها، لكنه أوضح أنه يقع على عاتقها أيضا واجب حماية الأشخاص الذين يصلون إلى هذه الحدود.

٣٦ - وأثنى على سياسة الباب المفتوح للاجئين التي تطبّقها إثيوبيا بسخاء، ورأى فيها نموذجا ممتازا لتقاسم الأعباء والتضامن على الصعيد الدولي. وانتقل إلى مسألة الشراكات فقال إن الشراكات يمكن أن تكون منتِجة إن اشتملت على مساهمات مدعومة بالموارد، بدلا من حرف مثل هذه الموارد بعيدا عن أهداف إنمائية أخرى. ولاحظ الزيادة الحاصلة في السنوات الأخيرة في القدرة على إعادة التوطين، واتجاه بلدان إعادة التوطين إلى الأخذ بنُهج أقل تمييزا، لكنه أكد أن هناك حاجة لا تزال لتحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال. ورأى أنه يتعين أيضا أن تتلقى بلدان العبور مساعدة أفضل حتى يكون بمقدورها حماية اللاجئين والتصدي لتهريب البشر والاتجار بهم.

٣٧ - وسلّم بالدور المهم الذي تقوم به الكاميرون باستمرار في حماية اللاجئين، وعلى الأخص القادمين من جمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا، ووافق على ضرورة تحسين تشاطر عبء إعادة التوطين وتوفير دعم أفضل للمجتمعات التي تستقبل أعدادا أكبر من اللاجئين.

٣٨ - وأعرب عن ترحيبه بقرار ملك المغرب إنشاء هيكل مؤسسي تشريعي تنظيمي لتمكين المغرب من أن يصبح بلدا للجوء، مستفيدا في ذلك من أفضل الممارسات. ورأى أن ثمة ضرورة لأن تعمل المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي عن كثب من أجل تحسين الرصد عن طريق عمل تعدادات للاجئين وتزويدهم بالقسائم أو النقد بدلا من المواد الغذائية، ورأى أن من شأن ذلك أن يحسن دقة تحديد احتياجات اللاجئين والاستجابة لها. ورأى أن التعليم يمثل تحديا رئيسيا لا سيما وأن ثلثي الأطفال في سن المرحلة الابتدائية وثلث الأطفال في سن المرحلة الثانوية ضمن إجمالي عدد اللاجئين في العالم، هم فقط الذين ينتظمون في الصفوف الدراسية. وأشار إلى عدم كفاية سبل الحصول على التعليم الجيد في مخيمات اللاجئين ومحدودية الأماكن المتاحة في مدارس المناطق الحضرية. وأكد أن المفوضية أقرت استراتيجية جديدة للتعليم، وأنها بسبيلها إلى إقامة شراكات جديدة مع مؤسسة قطر للتربية واليونيسيف وتحالف إنقاذ الطفولة واليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية التي تركّز على التعليم كأولوية. وأكد حق كل دولة في أن تقرر ما يخصها من السياسات، لكنه أعرب عما تعتقده المفوضية من ضرورة ألا تُقصر تحركات اللاجئين على مخيماتهم.

٣٩ - وأعرب عن ارتياحه للتحسن الحاصل مؤخرا في التعاون بين حكومة إندونيسيا والمفوضية، كجزء من عملية بالي وكذلك في سياق المبادرات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا. وأكد ما للتعاون الإقليمي من أهمية حاسمة لكنه شدد على ضرورة أن يوظَّف هذا التعاون في تعزيز التضامن الإقليمي وليس في إضعاف حماية اللاجئين.

٤٠ - وردا على التعليقات التي أبداها ممثل إريتريا، أبدى قلقه الشديد من استهداف أعداد كبيرة من اللاجئين من

جانب العصابات الإجرامية المتورطة في التهريب وتجارة الأعضاء والاختطاف وسواها من انتهاكات حقوق الإنسان. واعتبر أن زيادة التعاون الدولي مطلوب لمقاضاة المجرمين وحماية ضحاياهم. ولاحظ أن التعاون الذي جرى مؤخرا مع حكومة السودان حقق بعض التقدم، لكنه استدرك موضحا أن كم التحديات المتبقية لا يزال هائلا سيما وأن بعض المنظمات الإجرامية تتوافر لها قدرات مالية كبيرة تفوق قدرات البلدان التي تحاول أن تكافحها. وأضاف أن المفوضية تعمل من أجل التوصل إلى حلول من قبيل إعادة التوطين والعودة الطوعية للوطن إضافة إلى تحسين الأحوال المعيشية؛ وأنها تشجع أيضا على القيام بممارسات مماثلة لما قامت به حكومة السودان التي أصدرت في الآونة الأخيرة ٣٠ ٠٠٠ تصريح عمل للاجئين.

٤١ - ووافق على أن كينيا تمثل ركيزة أساسية في النظام الدولي لحماية اللاجئين، وأقر بأن ما قُدّم حتى الآن غير كافٍ لمساعدة المجتمعات المحيطة بمخيمي داداب وكاكوما للاجئين. وأكد أن المفوضية تعمل من أجل تحسين الأحوال في المنطقة بدون أن يترتب على ذلك تحويل قدر كبير من موارد البلد الإنمائية. وسلّط الضوء على الاتفاق الثلاثي الجديد بشأن العودة الطوعية الموقع بين المفوضية وحكومتي كينيا والصومال وإلى برنامج العمل المزمع الذي يستهدف تحسين الأمن والاستثمار المستدام في بعض المجالات الرئيسية في الصومال. وأثنى على سياسة عدم الإعادة القسرية التي تطبقها كينيا وأعرب عن تطلعه إلى تعزيز التعاون مع حكومة كينيا.

٤٢ - ومضى يقول إن المفوضية عملت مع فئات من الناس تخرج عن نطاق ولايتها الرسمية، لكنها ترى أن هذا العمل يشكل جزءا من تعاون إنساني دولي حيوي ولا يمكن أن يؤدي على أي نحو إلى المس بممارساتها لولاياتها الأصلية في مساعدة اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، وهي أغراض تخصص لها النسبة الكاسحة من مواردها. وأضاف أنه لا يسع المفوضية أن تمارس ولايتها، وعلى الأخص في مساعدة المشردين داخليا، دون أن تحصل على دعم كامل من الدول. واعتبر أن تقاسم العبء بشكل فعال وقيام آليات التضامن وتعزيز الدعم المقدم إلى الدول تشكل كلها عناصر رئيسية في تحسين الحماية الدولية للاجئين.

٤٣ - **السيد ماونزا** (زامبيا): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فأوضح أن انعدام الأمن بسبب الحروب والإبادة الجماعية والتعرض للتعذيب والاضطهاد يدفع الناس في شتى أنحاء العالم إلى الفرار من ديارهم، ويهدد السلام والاستقرار على الصعيد الدولي ويدمر الاقتصادات الوطنية ويعيق سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن النزاع الناشب في الجنوب الأفريقي والمناطق المجاورة أدى إلى فرار ملايين الأشخاص التماسا للمأوى واللجوء في الدول الأعضاء في الجماعة؛ واعتبر أن هناك ضرورة لإقامة آليات لحل مثل هذه النزاعات والكشف عن مسبباتها الدفينة. وأعاد باسم الدول الأعضاء في الجماعة تأكيد التزاماتها بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧المتعلقين بمركز اللاجئين، والتزامها بمبدأ عدم الإعادة القسرية وبالمعايير الدولية لحماية اللاجئين؛ ولفت الانتباه أيضا إلى مذكرة التفاهم الناظمة لإدارة شؤون اللاجئين في المنطقة التي وقعتها الجماعة مع المفوضية في عام ١٩٩٦.

٤٤ - وأردف يقول إن الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في الجماعة مؤخرا لتسوية النزاعات القائمة في المنطقة منذ أجل طويل وتوطيد السلام وتكريس المصالحة الوطنية والحوكمة الديمقراطية أسفرت عن تحقيق نتائج إيجابية؛ فالمنطقة أصبحت أكثر أمنا، وهو وضع سمح للعديد من اللاجئين بالعودة إلى بلدانهم. إلا أنه وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم، ظلت الدول الأعضاء في الجماعة تستقبل اللاجئين بأعداد كبيرة، ولذلك تدعو جميع الشركاء إلى تقديم مساعدة من أجل التوصل إلى حلول دائمة وعلى الأخص في منطقة البحيرات الكبرى.

٤٥ - وأردف يقول إنه من الضروري إيجاد توازن بين المخاطر الأمنية المحتملة المرتبطة باستضافة اللاجئين، والمكاسب المتمثلة في تعزيز الاندماج الإقليمي. وأكد في هذا الصدد التزام الدول الأعضاء في الجماعة بموجب الاتفاقات الدولية بالتعاون مع المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة في المسائل المتصلة باللاجئين. وأضاف أن الخطة الاستراتيجية الإرشادية للجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة تحدد أيضا سُبل تحسين الاندماج الاجتماعي للاجئين وتعزيز السلام في المنطقة.

٤٦ - واسترسل يقول إن الدول الأعضاء في الجماعة ستواصل استخدام الدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات من أجل التصدي للأسباب الكامنة وراء تحركات اللاجئين والتشرد داخليا. وأعرب عن عرفان الجماعة لما تتلقاه من مساعدة من المجتمع الدولي وعلى الأخص من المفوضية، لكنها تطلب تقديم مزيد من هذه المساعدات إلى الحكومات المضيفة حتى تستطيع أن تفي بالمسؤوليات التي يفرضها عليها القانون الدولي، آخذة بعين الاعتبار أيضا المحافظة على الأمن الوطني والمصالح الاجتماعية والاقتصادية.

٤٧ - وانتقل إلى الحديث باسم زامبيا، فقال إنها استجابت لنداء المفوضية من أجل توفير ترتيبات بديلة للاجئين الذين انتهت مدد إقامتهم القانونية، واستندت في ذلك إلى معايير وضعتها مشاركة مع بلدان المنشأ. وأوضح أنه يمكن في إطار هذا النظام تقديم المساعدة إلى اللاجئين إما من أجل العودة الطوعية إلى بلدانهم أو الاندماج في المجتمع الزامبي. وأكد أن الحكومة ستواصل العمل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لضمان الاحترام الكامل لحقوق اللاجئين.

٤٨ - **السيد فاريرلاس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا نيابة عن البلدان المرشحة، الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ علاوة على أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إن الحالات الجديدة للتشرد التي تنجم عن العنف والاضطهاد والنزاع بلغت أرقاما هائلة في عام ٢٠١٣، وأنها زادت من أهمية الدور الذي تقوم به المفوضية أكثر من أي وقت مضى. وأثنى على الرد السريع الذي واجهت به المفوضية عددا من الأزمات المتزامنة ودعا إلى زيادة الجهود المبذولة لمساعدة الأشخاص المشمولين بولايتها، مبرزا التضامن الثابت من جانب الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، بالرغم من الأزمة الاقتصادية الراهنة التي يواجهها.

٤٩ - وأشار إلى عدم كفاية الموارد الحالية في الوفاء باحتياجات جميع اللاجئين في العالم من أجل الحصول على الحماية والمساعدة التي يكفلها لهم القانون الدولي. وأوضح أن النظر إلى اللاجئين باعتبارهم غالبا يشكلون تهديدا للأمن أو عبئا على الاقتصادات والبيئة، يتطلب ألا تكون نتيجة هذه الشواغل فرض قيود على حقوق اللاجئين، ودعا أيضا إلى ضرورة حمايتهم على وجه الخصوص من الإعادة القسرية. وأضاف أن المحافظة على آلية اللجوء يحتم على الدول أن تحترم مبدأ عدم الإعادة القسرية وتضمن وجود السُبل لالتماس اللجوء وتوافر أحوال الاستقبال الإنسانية وزيادة التعاون الدولي.

٥٠ - وشجّع المفوضية على مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية الشاملة للحماية، والاستثمار في صياغة رد مؤسسي من أجل حماية اللاجئين في التدفقات المختلطة، فضلا عن حماية اللاجئين من النساء والأطفال وحماية لاجئي الحضر والأشخاص عديمي الجنسية. ودعا المفوضية إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية للحماية واستراتيجياتها، وتنفيذ نهج العمر ونوع الجنس والتنوع بقدر أكبر من السرعة والتناسق.

٥١ - وطالب بوجود تعاون وثيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية من أجل التوصل إلى حلول أكثر استدامة

للاجئين وتمكينهم من زيادة تحقيق الاكتفاء الذاتي. واعتبر أن إنشاء فريق توجيهي جديد معني بالتوصل إلى الحلول يمثل تطورا إيجابيا.

٥٢ - ومضى يقول إن زيادة عدد اللاجئين على الصعيد العالمي مسألة باعثة على القلق الكبير، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية القيام أيضا بالتصدي لاحتياجات الأعداد المتزايدة من المشردين داخليا، الذين لا يستفيدون من الحماية الدولية نفسها كلاجئين، وقال إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى مناقشة هذه المسائل في سياق حوار المفوض السامي حول التحديات التي تكتنف مسألة الحماية المقرر انعقاده في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٥٣ - واسترسل يقول إن الاستعراض الاستراتيجي العقدي للمفوضية الذي نُشر في مطلع هذه السنة يكشف عن زيادة عدد الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية بمعدل الضعفين تقريبا على مدى السنوات العشر الماضية. ونتيجة لذلك زادت ميزانية المفوضية عدة مرات خلال هذه الفترة وشملت مساهمات كبيرة مقدمة من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وأكد استمرارهما في تقديم هذا الدعم وحث الآخرين على الإسهام بالأموال نظرا للحاجة إلى زيادة عدد الجهات المانحة مع مرور السنين. وأضاف أنه وفقا لبرنامج التحول التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، سيتعين على المفوضية أيضا أن تجاهد من أجل استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة والاستثمار في شراكات تشغيلية مع المنظمات الأخرى، وهي مسألة تنطوي على أهمية أساسية ليس فقط في حالات الطوارئ وإنما أيضا في إطار وضع الاستراتيجيات الانتقالية والبحث عن الحلول الدائمة.

٥٤ - وأشار إلى أنه بعد انقضاء عشر سنوات من العمل الدؤوب، قام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مؤخرا باستكمال الإطار التشريعي المتعلق بإنشاء نظام أوروبي موحد للجوء يتأسس على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١؛ وأكد التزام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتنفيذ هذا الإطار بشكل فاعل.

٥٥ - واختتم قائلا إنه في ظل التطورات العالمية المتلاحقة والزيادة الحاصلة في حالات الطوارئ، لا بد أن تعالج المفوضية المسائل المتعلقة بالتشرد بصورة فاعلة عن طريق تشكيل شراكات قوية مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية والمتعددة الأطراف والحكومية وفي المجتمع المدني. وأعاد تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي الثابت بتحسين نُظم اللجوء وتقديم قدر أكبر من المساعدة للاجئين وملتمسي اللجوء وغيرهم من الأشخاص الموجودين في أوضاع الضعف.

٥٦ - **السيد زانغ غيوكسوان** (الصين): استهل ملاحظاً ما أحرزته الجهود الدولية من تقدم في حماية اللاجئين والاستجابة للأزمات التي اقترنت بتزوح اللاجئين في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، وقال إن النزاعات المسلحة والأزمات المالية وأزمات الغذاء والأزمات الإنسانية الأخرى لا تني عن تهديد السلام والتنمية على الصعيد الدولي. ووصف الحالة الدولية للاجئين بالسيئة مع اتجاه أعداد اللاجئين والمشردين داخليا إلى التزايد وارتفاع حدة رهاب الأجانب مما يحمّل نظام الحماية بأعباء جسيمة. ونتيجة لذلك رأى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يركز في المقام الأول على التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات على نحو يتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، عن طريق تعزيز جهود الوساطة والمصالحة وتدعيم آليات منع نشوب النزاعات. ويتعين على المجتمع الدولي أيضا الاستمساك بمبادئ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء باتخاذ تدابير فعالة لمساعدة البلدان النامية والتماس حلول دائمة لمشكلة اللاجئين تتزامن مع الاستجابة للأزمات الإنسانية. ولاحظ أخيرا أنه يتعين توثيق عُرى التنسيق بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان التوطين للاجئين، وكذلك مع البلدان المانحة والمؤسسات الدولية ذات

الصلة من أجل تعزيز الحماية الدولية للاجئين. وطالب بأن تكون آليات الحماية موضوعية ومستقلة وأن تتجنب التسييس.

٥٧ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن الصين تساند جهود الإصلاح الداخلي في المفوضية وتشارك بهمّة في الحماية الدولية للاجئين. وأضاف أنها تواصل تحسين التشريعات الداخلية الناظمة لشؤون اللاجئين؛ وأنها قامت في الآونة الأخيرة بتنفيذ القانون المعني بتنظيم دخول وخروج الأجانب، الذي يتضمن أحكاما محددة تتعلق بهذه المسألة. وأعرب عن القلق العميق الذي يساور الصين إزاء الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية ورأى أن حل هذه الأزمة يكمن في التوصل إلى تسوية سياسية. وأضاف أن الصين قدمت بالفعل ما قيمته ١٧ مليون دولار من المساعدات الإنسانية لهذا البلد وجيرانه، وأنها تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية في سبيل تحسين الحماية الدولية للاجئين والقضاء على الأسباب الدفينة للمشكلة.

٥٨ - **السيد ناردي** (ليختنشتاين): لاحظ أن عدد المشردين الجدد في عام ٢٠١٣ فاق عددهم في أي عام آخر من أعوام القرن الحادي والعشرين. وأشار إلى أن الأزمات الناشبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والسودان وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية وقال إنها تستنفذ طاقة المفوضية في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ وتعكس قدرة المجتمع الدولي المحدودة على التصدي للأسباب الكامنة للتراعات. وحذّر من أنه بدون وجود توافق دولي بشأن منع التراعات وتسويتها، ستنتقل الأوضاع الإنسانية إلى مشهد يصعب السيطرة عليه.

٥٩ - واسترسل يقول إن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الأساسية عن مساعدة المشردين. وعليها أن تفتح السبيل لوصول موظفي ومواد ومعدات المساعدة الإنسانية إلى حالات الأزمة، وعليها أيضا أن تعجّل بالإجراءات اللازمة للسماح لهؤلاء الموظفين بمساعدة المشردين داخليا. غير أن التقارير الواردة من الجمهورية العربية السورية التي لا تزال تكشف عن أشد الأزمات الإنسانية إلحاحا في العهود الأخيرة، تدل على أن هذا السبيل لا يتاح لهم هناك.

٦٠ - وقدم بالنيابة عن حكومته التعازي لأسر اثنين من موظفي المفوضية فقدا حياهما مؤخرا في ميدان الواجب. ولاحظ أن العاملين في المجال الإنساني يتعرضون على وجه العموم لمخاطر شخصية جسيمة في سياق يتسم بانعدام مستمر في الأمن، منوها أيضا إلى انخفاض عدد الحوادث الأمنية التي تعرض لها موظفو المفوضية في عام ٢٠١٢. وشدد على مسؤولية الدول في كفالة أمن موظفي المساعدة الإنسانية وطالبها بتوفير الحماية القانونية لهم بالتصديق على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وبروتوكولها الاختياري.

٦١ - واختتم قائلا إن حكومته قلقة من عدم تمكّن كثير من الأطفال المشردين داخليا من تلقي التعليم بسبب الاعتداءات التي تتعرض لها المدارس، ودعا الدول الأعضاء إلى التأكيد على حق هؤلاء الأطفال في التعليم. وطالب أطراف التراعات بأن تكفل تحميل مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان مسؤولية أفعالهم وأن تضع حدا للإفلات من العقاب. وأكد أن حرص القضاء على النظر بموضوعية في المسؤوليات الجنائية عن الأعمال التي تُرتكب في أثناء التراعات، يسهم في تحقيق المصالحة اللاحقة لانتهاء التراع، وفي عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم.

٦٢ - **السيد لوكيانتسيف** (الاتحاد الروسي): رأى أن الآليات القانونية العالمية ينبغي أن تكون قاعدة الأساس للتعاون المتعدد الأطراف لحماية اللاجئين، ومنها على الأخص اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين

وبروتوكولها. وأضاف أن الأعمال التي تنهض بها المفوضية لا بد أن تكون أعمالا لاسياسية وأن تكون أعمالاً إنسانية تحديدا. وأضاف أن نجاح المفوضية يتوقف على قدرتها على العمل مع المجتمع الدولي لسوس الأزمات؛ غير أن مثل هذه الجهود لا يمكن أن تبرر الاستخدام التعسفي للقوة ضد دول ذات سيادة، بما في ذلك من أجل التغيير القسري للأنظمة.

٦٣ - واسترسل يقول إن التصاعد الراهن في حدة النزاعات وزيادة أعداد اللاجئين يستدعي وجود تعاون أقوى بين المفوضية وهيئات الأمم المتحدة والدول. ولا بد من كفالة الأمن في مخيمات اللاجئين والحيلولة دون تسلل المحاربين الذين يتخفون كملتمسي لجوء. وشدد على الحاجة إلى زيادة التنسيق لمنع تحول المخيمات إلى نقاط عبور لتأهيل المحاربين وتجنيدهم. وأعرب عن انشغال حكومته بسبب تزايد إساءة استعمال اللجوء. وطالب بوضع تعريف دولي لمركز طالبي اللجوء، من أجل المحافظة على هذه الآلية. ورحب بما أبداه المفوض السامي بشأن القضاء على انعدام الجنسية ورأى أنه يتعين على المفوضية أن تقوم بدور أكبر في هذا المجال، ولا سيما في لاتفيا وأستونيا اللتين توجد فيهما أعداد كبيرة من عديمي الجنسية ممن يحملون هذه الصفة لعقود.

٦٤ - وأعرب عن تأييد حكومته للمفوضية في سعيها إلى التماس الحلول الطويلة الأجل لمشاكل العائدين والعودة الطوعية والهجرة. لكنها تطالب بوضع نهج أكثر توازنا إزاء حالات الهجرة الجماعية إلى بلدان ثالثة التي تكون مقترنة بأحوال الطوارئ، وبأن يجري ذلك بالتعاون مع الشركاء الإقليميين. وأكد أن حكومته ستواصل التحاور مع المفوضية بشأن حماية اللاجئين وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية، مركزة على زيادة التعاون في المسائل الدولية التي يمثل فيها الاتحاد الروسي جهة مانحة وشريكا متكافئا.

٦٥ - تولّت نائبة الرئيس، السيدة داغر (لبنان) رئاسة اللجنة.

٦٦ - **السيد الحسن** (موريتانيا): أعاد تأكيد موقف حكومته بخصوص وضع اللاجئين الموريتانيين في السنغال خلال الفترة ١٩٨٩ إلى ٢٠١٢. وقال إن آخر هؤلاء اللاجئين عاد إلى موريتانيا في آذار/مارس ٢٠١٢ وجرى الترحيب بهم في مناسبة حضرها رئيس الجمهورية والمفوض السامي. وأوضح أن إعادة التوطين استندت إلى اتفاق ثلاثي جمع المفوضية وحكومتي موريتانيا والسنغال. وأوعز إلى أن حكومته اختارت سبيل المصالحة واحتضان جميع مواطنيها.

٦٧ - **السيد تافروف** (بلغاريا): قال إن المجتمع الدولي مسؤول عن معالجة حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. وقدّر أنه بحلول عام ٢٠١٤، سيكون هناك مليونا لاجئ سوري آخر، إضافة إلى مليوني مشرّد داخليا. وأوضح أن بلده يواجه تدفقات متزايدة من اللاجئين على حدوده. وأعرب عن العرفان لما تتلقاه بلغاريا من دعم دولي وأكد أنها ستعمل مع المجتمع الدولي لاستيعاب هؤلاء اللاجئين، وطالب بالحصول على مزيد من المساعدة للوفاء بمتطلبات ملتمسي اللجوء.

٦٨ - وأردف يقول إن حكومته أسهمت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بمئات الآلاف من الليفات البلغارية لدعم اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة والسكان المكروبين في الجمهورية العربية السورية من خلال المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، كما قدمت الآلاف من لقاحات التيتانوس والدفتيريا للاجئين السوريين في الأردن.

٦٩ - لكنه حذّر من أن طاقة حكومته على إيواء اللاجئين بلغت أقصاها. وفي الوقت الراهن تقدم ٨٠٠ ٨ شخص للحصول على مركز اللاجئ في بلغاريا، ويُنتظر أن يصل عدد ملتمسي اللجوء إلى ٠٠٠ ١٦ شخص بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وقد امتلأت مراكز الإيواء المؤقت إلى طاقتها

الكاملة، مما حدا بحكومته إلى التماس مرافق جديدة والبحث عن تمويل إضافي، فضلا عن تعزيز الطاقة الإدارية بالتعاون مع أصحاب المصلحة، والاستفادة من المساعدة التقنية ومساعدة الخبراء. وأقرت الحكومة خطة عمل استهدفت إعداد تقدير مشترك للمصروفات؛ وإعادة تخصيص موارد الميزانية؛ وطلب مخصصات عن طريق صندوق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ واستكمال الاحتياجات اللازمة لكفالة استجابة الدولة في حالة الطوارئ وخطط إدارة الأزمات؛ وإجراء حوارات ثنائية مع تركيا واليونان من أجل السيطرة على تدفقات اللاجئين. وأضاف أن حكومته تتعاون أيضا مع المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمجتمع المدني. ونوّه بالدعم الذي تتلقاه بلغاريا من الاتحاد الأوروبي وقال إنه يكتسي أهمية حاسمة في حماية اللاجئين في بلغاريا.

٧٠ - **السيدة بوكوم** (كوت ديفوار): أوضحت أن الإيفواريين اللاجئين بدأوا في مغادرة البلد في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد الأزمة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٠. وفي نهاية تلك السنة كان عدد اللاجئين الإيفواريين الذين يعيشون في بلدان أخرى في غرب أفريقيا يشارف ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، إضافة إلى مليون آخرين مشردين داخليا، مع ٧٠٠ ٠٠٠ شخص آخر من عديمي الجنسية. وإزاء ذلك، بذلت حكومتها كل ما في وسعها لتمكين المتضررين من العودة والقضاء على حالات انعدام الجنسية. وأضافت أن رئيس كوت ديفوار زار مخيمات اللاجئين في البلدان المضيفة لهم كما زار المناطق التي يقيم فيها المشردون داخليا لحثهم على العودة إلى ديارهم. وجرى في هذا السياق تنفيذ برامج لإعادة الإدماج وتحسين التعاون مع المفوضية والمنظمات الأخرى.

٧١ - ومضت تقول إن عدد اللاجئين الذين عاودوا دخول كوت ديفوار بلغ ٢٣٠ ٠٠٠ شخص منذ أيار/مايو ٢٠١١، آب معظمهم من خلال إطار المفوضية للإعادة إلى الوطن. ويتلقى هؤلاء العائدون مساعدة في مجال الإدماج ولا يتعرضون لأي مضايقات من الحكومة أو من جيرانهم. وفضلا عن ذلك عاد المشردون داخليا إلى ديارهم وحصلوا على مساعدة مقدمة من الحكومة والمجتمعات المحلية وبرامج إعادة التأهيل التي تشرف عليها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٧٢ - واتخذت كوت ديفوار أيضا خطوات قانونية من أجل القضاء على حالات انعدام الجنسية. وقد اعتمدت إجراءات خاصة لتسجيل المواليد وإصدار وثائق الهوية تمكّن عن طريقها زهاء ١٠٠ ٠٠٠ طفل من الالتحاق بالمدارس، واستفاد قرابة ٤٠ ٠٠٠ شخص من بطاقات التجنس. ويمكن الآن لجميع الأشخاص الذين أقاموا في كوت ديفوار منذ عام ١٩٦٠ ولأبنائهم، وجميع من وُلد فيها قبل عام ١٩٧٢ الحصول على الجنسية الإيفوارية، وهو ما يتيسر أيضا لأي شخص يتزوج من إيفوارية ويتقدم بطلب للحصول على الجنسية خلال ثلاثة أشهر من عقد القران.

٧٣ - وأردفت تقول إن حكومتها عرضت على اللاجئين الليبريين في كوت ديفوار المتأثرين بشرط انقطاع الحق فرصة البقاء فيها، إما كمواطنين ليبريين بموجب إطار الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا المتعلق بحرية انتقال الأشخاص وحقوق المقيمين والمؤسسات، أو بالحصول على الجنسية الإيفوارية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ صدقت حكومتها على اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ والاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤.

٧٤ - واختتمت بالقول إنه رغم ما أدت إليه الإصلاحات المعمول بها في السنوات الأخيرة من زيادة شفافية الإدارة

في المفوضية، فضلا عن قيام المجتمع الدولي بتوسيع نطاق الولاية المنوطة بها، لم يتسن للمفوضية أن تحصل على الموارد الكافية للوفاء باحتياجاتها، وعلى الأخص فيما يتصل بإعادة الإدماج أو الإدماج المحلي للاجئين في أفريقيا الذين تنطبق بشأنهم شروط انقطاع الحق.

٧٥ - **السيد غرانت** (كندا): قال إن حكومته أدخلت في عام ٢٠١٢ إصلاحات على نظام اللجوء المعمول به في كندا من أجل زيادة سرعته وعدالته وتحسين سلامته، بما في ذلك عن طريق شطب طلبات ملتمسي اللجوء الذين قدّرت أنهم لا يحتاجون الحماية. وطالب الدول بمكافحة تهريب البشر الذي يهدد حياة اللاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين ويقوض الدعم المقدم لأغراض حماية اللاجئين. وقال إن حكومته تسعى إلى الحيلولة دون إساءة مهربي البشر استعمال نظام الهجرة الذي تعمل به، كما تعمل على تقليل جاذبية خيار الاستعانة بالتهريب.

٧٦ - ودعا الدول إلى حماية الأفراد الذين يخشون الاضطهاد في بلدان منشئهم، وذلك بموجب الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها. وأكد التزام حكومته بتعزيز حرية الدين أو المعتقد، وأدان انتهاكات حقوق الإنسان في ولاية أراكان في بورما، وطالب جميع الأطراف بالتوصل إلى حل. وقال إن حكومته قلقة أيضا إزاء التقارير التي تفيد بالتحويل القسري للمعتقد واضطهاد الطوائف الدينية في الجمهورية العربية السورية، بمن في ذلك اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة. كما تدين تفشي زواج الطفلات والزواج المبكر والزواج القسري بين اللاجئات السوريات، وتدين العنف الطائفي في بورما الذي يضطر آلاف الأشخاص إلى الفرار من ديارهم، وتدين أيضا النزاع بين قوات المتمردين والقوات الحكومية في السودان الذي يُجبر الآلاف على الفرار إلى جنوب السودان وإثيوبيا. وتدين كذلك تزايد معدلات الاغتصاب التي يفاد بوقوعها في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية العربية السورية ومنطقة الساحل.

٧٧ - وانتقل إلى الحديث عن تدهور الحالة في الجمهورية العربية السورية وقال إنها ناجمة عن استهداف المدنيين وإنكار سبيل وصول المساعدة الإنسانية إليهم، انتهاكا للقانون الدولي. وقال إن حكومته تطلب إلى جميع أطراف النزاع التوقف عن استهداف المدنيين والأشخاص المحميين واحترام القانون الدولي، وتحث الجمهورية العربية السورية على المساعدة في توسيع نطاق الجهود الإنسانية وجهود الطوارئ. وشدد على ضرورة التوصل إلى حلول مستدامة يُحافَظ في إطارها على حقوق الإنسان.

٧٨ - واختتم قائلا إن أزمات عام ٢٠١٣ أظهرت حجم المخاطر التي تواجه المشردين وأهمية ضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى من يحتاجونها. ولا بد من ثم ألا تكون الجهات العاملة في المجال الإنساني محلا للاستهداف وأن تُسبغ الحماية على الموظفين والمنشآت ووسائل النقل المرتبطة بتقديم المساعدة في المجالين الإنساني والطبي.

٧٩ - **السيد ميلوبي** (جنوب أفريقيا): قال إن حكومته اعتمدت بخصوص اللاجئين نهجا يقوم على أساس الحقوق، ولهذا السبب تشعر بالانزعاج إزاء ما أورده التقرير من أن التحديات لا تزال تواجه حماية ملتمسي اللجوء. وأضاف أن بلده يلتزم بحرية تنقل الأشخاص. كما أن اللاجئين وملتمسي اللجوء الموجودين في جنوب أفريقيا بانتظار البت في أوضاعهم، يتمتعون بحرية التنقل، وتُتاح لهم سُبل الالتحاق بالوظائف والاستفادة بالخدمات الأساسية. وبوسع ملتمسي اللجوء أيضا العمل والدراسة في أثناء انتظار البت في طلباتهم.

٨٠ - وطالب المجتمع الدولي بالتصدي للتحديات التي تواجه اللاجئين، وعلى الأخص العنف القائم على نوع

الجنس وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعرب عن تأييده للتوصية الواردة في التقرير بضرورة أن تكون المسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية جزءا من خطة للطوارئ والاستجابة.

٨١ - واسترسل يقول إن حكومته تعمل مع المفوضية وبلدان أخرى على الصعيد الإقليمي للتعامل مع الهجرة المختلطة وإبرام اتفاقات ثنائية بشأن ملتمسي اللجوء الذين يعبرون أكثر من بلد آمن بحثا عن الحماية. وأضاف أنها ستسعى إلى الحصول على مساعدة في مجال وضع بيانات معززة بنُظم التسجيل بالاستدلالات الحيوية، وتقاسم هذه البيانات فيما بين البلدان من أجل تمكين الأشخاص الذين يولدون كلاجئين من الحصول على الجنسية وعلى الأخص في أثناء فترات انقطاع الحق.

٨٢ - واختتم قائلا إن الوضع الأمثل في هذا الخصوص هو أن تقوم بلدان المنشأ بتهيئة الظروف المفضية إلى العودة الطوعية للاجئين. غير أن حكومته تقوم أيضا بتشجيع الاندماج المحلي وإعادة التوطين في البلدان الثالثة للاجئين المكتسبين لعدة جنسيات.

٨٣ - **السيد كيهوراني** (كينيا): لاحظ الارتفاع الحاصل في عدد اللاجئين في أفريقيا خلال عام ٢٠١٢ إلى ٢،٨ مليون لاجئ، وأضاف أن نصف مليون من هؤلاء موجودون في كينيا. ورغم أن المفوضية تواصل تقديم المساعدة الإنسانية، يؤدي نمو أعداد اللاجئين إلى وضع ضغوط شديدة على مواردها المالية والإنسانية ويحد من قدرتها على التصدي للمسببات الدفينة للنزاع. وأضاف أنه بصرف النظر عن الفجوة بين الاحتياجات والموارد، تواصل المفوضية استكشاف الفرص لالتماس حلول دائمة لمشكلة اللاجئين.

٨٤ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن تدفق اللاجئين من الصومال إلى كينيا بدأ مع انهيار الحكومة الصومالية في عام ١٩٩١، وتزايد في أعقاب الجفاف والمجاعة في القرن الأفريقي في عام ٢٠١١. وأوضح أن كينيا تستضيف في الوقت الحاضر أكبر عدد من اللاجئين الصوماليين في العالم، وهو عدد يقدّر بأكثر من مليون شخص. ويفوق عدد اللاجئين الصوماليين في كينيا عدد اللاجئين من البلدان الأخرى. وحذر من أن بلده يفتقر إلى القدرة على استضافتهم وأنهم يؤثرون بشكل سلبي في الديناميات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية في كينيا. وأضاف أن مخيمات اللاجئين تتسم بعدم حصانتها أمام تسلل عملاء حركة الشباب والعناصر الإجرامية وتشكل تهديدا أمنيا للمنطقة؛ وأوضح أن الاعتداء الذي تعرض له مركز وست جيت للتسوق في نيروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، خُطط له من المخيم. وقال إن المخيمات تلوث البيئة أيضا وتزيد التنافس على الموارد الشحيحة مما يدفع إلى التناحر مع المجتمعات المحلية المضيفة.

٨٥ - وانتقل إلى الحديث عن عملية السلام القائمة على خريطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال وقال إنها أسفرت عن إقرار دستور جديد وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ناجحة؛ كما أسهمت العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الأمن الوطني الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تحسين الاستقرار، وأتاح ذلك لحكومة الصومال التركيز على إعادة الإعمار وبناء الدولة وتقليل عمليات القرصنة.

٨٦ - وأضاف أن الصوماليين الذين يعيشون الآن خارج بلدهم يجب أن يعودوا إليها من أجل المساهمة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وقدّر أن اللاجئين العائدين سيتمكنون بما اكتسبوه من مهارات في كينيا من المساعدة في إعادة الإعمار عن طريق مشاركتهم في اتخاذ القرارات من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار. وأضاف أن ما يقدّر

بزهاء ٠٠٠ ٨٠ لاجئ عادوا بالفعل إلى وطنهم من مخيمات موجودة في كينيا.

٨٧ - واختتم بقوله إن حكومته ملتزمة بالاضطلاع بالتزاماتها الدولية المتصلة باللاجئين، وأنها واعية للولاية المنوطة بالمفوضية لتسهيل عودتهم الطوعية وإعادة إدماجهم بموجب قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (د-٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠. وأعلن أن حكومته تشارك في مشاورات مع حكومة الصومال والمفوضية تهدف إلى إبرام اتفاق ثلاثي الأطراف بشأن عودة اللاجئين الصوماليين إلى الوطن، وأنه من المقرر توقيعه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٨٨ - **السيد غاسبار مارتين** (أنغولا): قال إن بلده يوائم تشريعاته المتعلقة بحق اللجوء مع الأولويات الاستراتيجية للمفوضية مستهدفا تحديد الإجراءات المتعلقة بمنح مركز اللاجئ في أنغولا؛ كما ينشئ آلية للتنسيق فيما بين الوكالات الوطنية التي تشارك في عملية منح اللجوء؛ وتحدد أدوار هذه الوكالات من أجل زيادة كفاءة العملية. وأضاف أنه جرت صياغة مشروع أولي لقانون يتعلق بحق اللجوء ومركز اللاجئ يتطرق إلى تحديد جميع الإجراءات المتعلقة بمركز اللاجئ على نحو متطابق مع الصكوك الدولية.

٨٩ - ومضى يقول إنه يجري استعراض مركز كثير من اللاجئين الأنغوليين الذين يعيشون في الخارج بسبب النزاع الذي انتهى في عام ٢٠٠٢، بالاستناد إلى النظام الأساسي للمفوضية واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجئين؛ واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا. وأكد التزام بلده بإجراء مناقشات مع البلدان المضيفة بخصوص الأنغوليين الذين توقفوا عن حمل مركز اللاجئ منذ عام ٢٠١٢ ولم يعودوا إلى أنغولا حتى الآن، وكيفية المحافظة على أوضاع هؤلاء الأنغوليين.

وأشار إلى انعقاد اجتماعات ثلاثية بين حكومته والمفوضية وكل من بوتسوانا وجنوب أفريقيا وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٣ من أجل السماح للاجئين الأنغوليين الموجودين في هذه البلدان بالعودة إلى أنغولا. وقال إن حكومته طلبت إلى حكومة جنوب أفريقيا أن تؤجل حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ تطبيق شرط انقطاع الحق بالنسبة للأنغوليين الموجودين في جنوب أفريقيا. وفي مناسبة اليوم العالمي للاجئين لعام ٢٠١٣، اتفقت حكومته مع الحكومة الزامبية على عدد اللاجئين الأنغوليين الذين سيسمح لهم بالبقاء في زامبيا في سياق عملية للإدماج المحلي. وقد عاد آخر اللاجئين الأنغوليين من بوتسوانا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وكرر نداء حكومته إلى البلدان المضيفة فيما يتعلق بالمُهل الزمنية الأخيرة التي منحتها للاجئين الأنغوليين لتوفيق أوضاعهم المتعلقة بالهجرة، وتقدّم بالشكر إلى هذه البلدان على المعاملة الكريمة التي يلقاها هؤلاء اللاجئون.

٩٠ - **السيد الباهي** (السودان): استهل بالتأكيد على استمرار التزام السودان بأحكام اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، وقال إن تقاليد السودان وعاداته القديمة تحضه على احترام الضيف الذي يحل على البلد وتأمين مأكله ومأواه واستقراره؛ وأن السودان استمر لعقود طويلة يستقبل أعدادا كبيرة من لاجئي البلدان المجاورة. وأضاف أن السودان أنشأ أيضا في عام ١٩٦٨ مفوضية وطنية تتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتعطي نموذجاً يُحتذى في مجال تقديم الخدمات للاجئين.

٩١ - ومضى يقول إن الكوارث الطبيعية والنزاعات الداخلية التي شهدها السودان في العقود الأخيرة أدت إلى زيادة عدد السودانيين اللاجئين إلى البلدان المجاورة فضلا عن زيادة عدد المشردين داخليا. وتبذل حكومة السودان مساعيها لمعالجة هذه القضايا عن طريق القيام، على سبيل

المثال، بسن التشريعات الوطنية المتماشية مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وأنشأت حكومة السودان أيضا هيكل السلطة الانتقالية في إقليم دارفور الذي أحرز قدرا كبيرا من التقدم صوب استعادة الاستقرار وتقليل العنف في دارفور وولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وهو ما مكّن بالتالي آلاف اللاجئين والمشردين من العودة إلى ديارهم عن طريق برامج شاملة للعودة الطوعية. وانتقلت الحكومة من مرحلة الحلول المؤقتة إلى مرحلة الحلول طويلة الأجل، بالقيام على سبيل المثال باستصلاح مزيد من الأراضي لأغراض إعادة التوطين في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وتعلية خزان الروصيرص. وجرى كذلك توقيع عدد من الاتفاقات مع حكومة جنوب السودان كما تبادل رئيسا البلدين الزيارات في الآونة الأخيرة مما أسهم في تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار ومعالجة أحوال اللاجئين والمشردين. وأكد اعتزام وفده الاستمرار في التعاون مع المفوضية والمجتمع الدولي على اتساعه عن طريق إقامة شراكات ترتكز على تقاسم الأعباء.

٩٢ - ودعا إلى إعفاء ديون البلدان النامية والبلدان الأقل نموا ورفع العقوبات الأحادية الطرف المفروضة على بعضها، وإزالة القيود الموضوعة على صادراتها من أجل تمكينها من الوفاء بالتزاماتها الوطنية المتعلقة بالمهاجرين والمشردين وتجاه قضايا التنمية الأخرى.

٩٣ - **السيدة أو هونيو** (جمهورية كوريا): دعت المفوضية إلى التركيز على ولايتها الأساسية وهي حماية اللاجئين والأشخاص المعنيين الآخرين، وعلى الأخص التمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية، وناشدت الدول الأعضاء والمفوضية الالتزام بهذا المبدأ. وأعربت عن القلق الذي يساور حكومتها إزاء عمليات الإعادة القسرية إلى الوطن التي شهدتها معظم المناطق خلال عام ٢٠١٢، وإزاء مخاطر الإعادة القسرية في حالة اللاجئين وملتمسي اللجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٩٤ - وأضافت أنه بينما تعطي المفوضية أولوية عالية لتعزيز شراكاتها مع المنظمات غير الحكومية ووكالات التنمية، تظهر بعض الأحوال الإنسانية غير المسبوقة مثل الحالة الحاصلة في الجمهورية العربية السورية، أن هناك مجالا لإجراء مزيد من التحسينات. ورأت أنه يتعين على المفوضية أن تقيم شراكات أكثر منهجية مع شركائها المنفذين، الذين تضطلع عن طريقهم بأكثر من ٦٠ في المائة من عملياتها، واعتبرت ذلك مسألة على جانب كبير من الأهمية من أجل ضمان المُساءَلَة والشفافية.

٩٥ - واختتمت قائلة إن حكومتها قررت في الآونة الأخيرة أن تقدم عن طريق المفوضية مبلغ ١٨ مليون دولار إلى اللاجئين الأفغان على مدى الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥. وجرى أيضا على الصعيد الوطني إصدار قانون في تموز/يوليه ٢٠١٣ ينص على توفير الخدمات الأساسية إلى ملتمسي اللجوء، كما أُنشئت شعبة للاجئين في وزارة العدل يتبعها مركز معني بمساعدة اللاجئين.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٣:٠٠.